﴿لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ۝٥﴾ [الحديد: 5]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

واحـــدُ المـلـكِ والمـلـكـوت لا شـريـك لـه في الـخَـلْـقِ ولا في النّعوت

لَمّا كان الصّانع قد يُبدع الشّيء ولا يملكه، وكان تمام الملك أن يحيط المالكُ علمًا بما في ملكه، ويقدر عليه تصرّفًا وتدبيرًا، وكان إنكارهم للبعث إنكارًا لتمام ملكه وسلطانه؛ أكّد اللّهُ جلّ شأنه انفرادَه بالملك، وقطع أوهامَهم بالتّكرير، فقال: ﴿لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾؛ أي: له وحده لا شريك له، لا يزاحمه فيه منازع، ولا يُنازع حكمَه حاكمٌ، وجميع مآلات الأمور راجعةٌ إليه[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تُرۡجَعُ﴾: فعل مضارع دالّ على الحال والاستقبال، وجذره اللّغويّ: (رجع)، ومنه: رجّع الجواب؛ أي: ردّه، والرّاء والجيم والعين تدلّ تصريفاتُها على ردٍّ وتَكرار[2]، يُقال: رَجَعَ يَرْجِعُ رُجوعًا ومَرْجِعًا، ومعناه: انْصرَفَ، والرُّجوع: العود إلى ما كان منه البدء، أو تقدير البدء مكانًا كان أو فعلًا، أو قولًا، وبذاته كان رجوعه، أو بجزءٍ من أجزائه، أو بفعل من أفعاله، والرّجع: الإعادة، ومنه سمّي المطر رجعًا؛ لتكرُّر نزوله[3]. ومعنى ﴿تُرۡجَعُ﴾ في الآية: "تُرَدّ إليه ردًّا له وحده لا إلى غيره"[4].

2) ﴿ٱلۡأُمُورُ﴾: جمع: أمر؛ وهو اسم ثلاثيّ مجرّد من أمرَ يأمرُ أمرًا، وجذره اللّغويّ: (أمر)، وله معانٍ عِدَّةٌ، منها: "الأمر؛ نقيض النَّهي، والأمر: واحدٌ من أمور النّاس، وإذا أمرتَ من الأمر؛ قلتَ:

(1) البقاعي، نظم الدرر: 19/ 257.
(2) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة: (رجع).
(3) الراغب، المفردات، وابن سيده، المحكم: (رجع).
(4) إسماعيل حقي، روح البيان: 9/ 353.

اؤْمُرْ يا هذا"[1]، "فأمّا الواحد من الأمور؛ فقولهم: هذا أمرٌ رضيتُه، وأمر لا أرضاه، وفي المثل: أمرٌ ما أتى بك"[2]، ويعبّر عن الأمر بالشّأن، ويجمع على أمور، ومنه إذا كلّفته بفعل شيء ما، وهو لفظ عامّ يشمل الأفعال والأقوال. ومعنى ﴿ٱلْأُمُورُ﴾ في الآية "ليست جمع المصدر، بل هي جميع الموجودات؛ لأنّ الأمر والشّيء والموجود أسماءٌ شائعة في جميع الموجودات أعراضِها وجواهِرها"[3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

مالك السّماوات والأرض قـهـرًا وإليه المرجِعُ أمرًا وقدرًا

للّه وحده ملك السّماوات والأرض، ملكًا حقيقيًّا لا يُنازع فيه، ولا يُعارض، خَلَقَهُما بقدرته، وسخّرهما بحكمته، وجعل مقاليدَ أمرِهما بيده، فما يجري فيهما من حركة أو سكون، ومن حياة أو موت، ومن عزٍّ أو ذلّ؛ فبقضائه وقدره، وإليه تَرْجِعُ الأمورُ كلّها، ظاهرُها وخفيّها، عاجلها وآجلُها، ومصير العباد إليه، ومرجِعُ الخلق لديه، يَفْصِلُ بينهم يوم القيامة بحكمه العدل، لا يُظلم عنده أحد، كما قال سبحانه: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [الليل: 13][4].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ الاستئناف في قوله: ﴿لَّهُۥ مُلْكُ﴾:

فصلٌ مُبينٌ لحقِّ مستبينٍ بمُلْكٍ مُطْلَقٍ لا شريك فيه ولا معين

قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ جملة اسميّة مستأنفة[5] تقريرًا لحقيقة انفرادِهِ ﷻ بملك السّماوات والأرض ملكًا تامًّا مطلقًا، لا شريك له فيه ولا منازع، ففي هذا الانقطاعِ النّظمي والابتداءِ الجديدِ تأكيدٌ لِهذه الحقيقة الجوهريّة وأهمّيَّتها القُصوى، فكأنّها قضيّة قائمة بذاتِها، تستحقّ إفرادَها بالذّكر والتّنويهِ.

(1) الخليل، العين: (ومر).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (أمر).
(3) الزحيلي، التفسير الوسيط: 3/ 2588.
(4) المراغي، تفسير المراغي: 27/ 161.
(5) الدّرّة، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه: 9/ 487.

سرّ تكرار هذه الجملة ﴿لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾:

توكيد المُلْكِ للواحد القهّار الذي لا شريك له، وإليه مرجع الأمور في دارِ القرارِ

في قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ تَكرارٌ لم يُقصد به مجرّد الإعادة، بل جاء توكيدًا لما تقرّر، وتثبيتًا لما تقرّب إلى العقولِ من عظيم السّلطان وتمام القدرة؛ ليتبيّن للسّامع أنّ اللّه وحده هو المعبود بحقّ[1]، لا شريكَ له في ملكهِ، ولا ندّ له في أمره، وأنَّ مرجع الأمور كلِّها إليه. ويَكْمُن السِّرّ في تكرار قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ بعد قوله: ﴿لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ۝٢﴾ [الحديد: 2] في بيان حقيقة جامعةٍ وشاملة لسلطانه المطلق، وقدرته النّافذة في الدّنيا والآخرة: ففي الموضع الأوّل: ذُكِرَ الملكُ مقرونًا بأفعال المبدأ؛ وهما الإحياء والإماتة في الدّنيا، تمهيدًا وإشارةً إلى عظيم قدرته. أمّا في الموضع الثّاني: فقد أُعيدَ ذِكْرُ المُلك مقرونًا بالإعادة؛ أي: رجوع الأمور إليه في الحياة الأخرى[2]. ليؤكّد شمولَ هذا الملكِ، وسرّيانَ هذه القدرة على النّشأتين كلتيهما، فليس في هذا تَكرار محْضٌ، بل هو توكيد وتفصيل لحقيقة واحدةٍ؛ وهي تَجَلّي سلطان اللّه الأزليّ الأبديّ على الكون ومصيره من المبدأ إلى المعادِ.

الغرض من تقديم متعلّق المُسندِ في قوله: ﴿لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾:

الملك المطلق للهِ تعالى بيانٌ انفرادٍ وقصرٍ واستحقاقٍ

قُدِّم متعلِّق المسندِ في قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ للقصْرِ والاختصاصِ، فإنّه لا مالك لِلمُلْكِ، ولا مستحقَّ للتّصرّف المطلق في السّماوات والأرض إلّا هو ﷻ[3]، فهو المالك الحقّ، الذي إذا أراد شيئًا فإنّما يقول له كن فيكون؛ "لأنّ اختصاص ملكِ جميع الأشياء به، وكونه متصرّفًا فيها يصحح الإحياء والإماتة، ويوجب

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 17/ 237.
(2) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 440.
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 449.

كونَه مرجعًا للأمور دون غيره"[1]. كما أنَّ قصر الملك على ذي الجلال؛ يُفيد أنّ الإله هو الواحد الذي لا شريك له؛ إذْ لا مُلْكَ إلّا له، ولا تصرّف إلّا بأمره، فكان تقديمُ متعلّقِ الخبر إيذانًا بانفراده بالألوهيّة والسّلطان[2].

دلالة إفراد لفظ (الأرْضِ) ومعنى (اللام) ودلالتها فيها:

إفراد الأرض لظهورها المحض وجنسها الشّامل بملك لله كامل

أفرد ذكر (الأرْضِ) في قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ تنزيلًا لها منزّلة الواحد الظّاهر المعلوم، إذ تعددها خافٍ عن إدراكهم، لا يتناوله علمهم ولا تبلغه حواسّهم، وجاءت الألف واللّام في (الأرْضِ) لإرادة الجنس، لا العهد[3]، إيذانًا بأنّ ملكه تعالى شامل لكلّ ما تحته من أرض عُرفت أو لم تعرف، ظهر منها أو استتر، لا يخرج عن ملكه شيء، ولا ينفلت من قهره كائن.

دلالةُ العطف في قوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾:

ثبوتُ المعادِ أمْرٌ يقينيّ مقطوعٌ بِهِ

عُطِفَ قولُه تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ على الجملةِ قبلَهُ؛ لما بينَهما مِنَ التَّوسُّط بين الكمالَيْن؛ إذ الجملتان متَّحدتانِ في الخبريَّةِ، وبينَهما تناسُبٌ في اللَّفْظِ والمعنى: فأمّا التَّناسبُ في اللَّفْظ؛ فما فيهما مِنَ تقديم بعضِ أجزاءِ الجملةِ قصدًا لإرادَةِ القصْرِ والاختصاص، وأمّا التَّناسُبُ المعنويُّ؛ فلما فيهما مِن إثباتِ الكمالاتِ للّهِ تَعالى. وفي هذا العطفِ قطعُ يقينِ ثبوتِ المعاد، وحقيقة الرّجوع إلى الله تعالى[4]، فهو المقصود من ذلك، وأنّ المصير الأخيرَ والمآلَ المحقَّق هو إلى اللّهِ وحده، فلا بدّ من قيام الحساب، ولا محيد عن الجزاء. ومن دلالاتِ العطفِ هنا إثباتُ دوامِ ملك الله سُبْحانه وإحاطته التّامّة؛ إذ جاء العطفُ هاهُنا ليُضمّن مَعْنَى

(1) الشهاب الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الراضي: 8/ 153.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 365.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 261.
(4) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 449.

لا يَخْفى، كأنّه يقولُ: فَمِنَ اللهِ البَدْءُ، وإليه المصيرُ[1]، فلا ينقَطِعُ سُلْطانُه، ولا يُنال حُكْمُه.

الغرضُ مِنْ تَقْديمِ قوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ﴾:

التَّأكيد على مُلْكِ الله تعالى الذي لا نَظيرَ لَهُ

الغرَضُ مِن تقديمِ الجارّ والمجرور من قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ يكمن في التَّأكيد على ملك الله الذي لا مثيل له، والذي لا كفؤ له في التَّصرّف والتَّدبير[2]، فالتَّقديم يدلّ على علوِّ مكانَتِه وعِظَمِ قَدْرِه، فهو وحده المهيمن المطلق الذي تعود إليه كلُّ الأمور في النِّهاية. كما أنَّ في تقديم الجارّ والمجرور في الجملة من الآية إظهارَ أهمّيَّة الرّجوع إليه سبحانه، وليس فيه دلالةٌ على حصْرِ هذا الرّجوع فيه وحده، فليس ثمّة ما يستدعي قصرًا حقيقيًّا؛ إذ لم يُنْكِر الكفّار البعثَ ليُنفى عن غير المولى سبحانه، كما لا يوجَد ما يوجب قصرًا إضافيًّا؛ إذ لم يدّعِ أحدٌ مُنْكِرٌ للبَعْثِ أنّ مصير النّاس سيكون بيد غير الله تعالى[3].

ويجوزُ أن يكون التَّقديمُ لإفادةِ القصْرِ؛ لأنَّ مِنَ الكفّار مَنْ يُنكرُ البعثَ والنُّشور[4]، فيكون قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّـهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ معناه: "إليه وحده لا إلى غيرِه - استقلالًا أو اشتراكًا - ترجعُ جميعُ الأمورِ"[5].

سرّ التّعبير بـ (إلَى) دون (اللّام):

إلى اللهِ تَعالى المآبُ والمُنْتَهى

لَمّا كان حرف الجرّ (إلَى) يدلّ على انتهاء الغاية[6] الحتميّ لجميع الأمور إلى الله تعالى؛ استعملها في قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾، ولم يستعمل اللّام؛ لأنّها تفيد الملك أو الاختصاص

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 261.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 264.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 366.
(4) في كلام الشوكاني، في فتح القدير 5/ 438، ما يدل على أنَّ الكفّار المشركينَ زَمَنَ البعثةِ كانوا متَّفقين على إنكار البعث والنُّشور.
(5) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 8/ 240.
(6) المرادي، الجنى الداني، ص: 385.

أو التّعليل، والمعنى هنا يقتضي رجوعَ كلّ شيء ومنتهاه إلى اللّهِ سبحانه، لا مجرّد اختصاصهِ أو ملكه.

دلالَةُ التّعبير بالاسم الأحسن ﴿ٱللَّهِ﴾ مُظْهَرًا لا مُضْمَرًا:

تضمُّنُ الاسم الأحسَنِ (الله) لجميع معاني الكمال والجلال والجمالِ

جاء التّعبير بالاسم الأحسَنِ ﴿ٱللَّهِ﴾ مظهرًا صريحًا دون إضمارٍ، فلم يردِ النَّظم القرآنيُّ: (وإليه تُرجَعُ الأمور)؛ ليكون ذلك تأكيدًا على الاسم الأعظم الجامع لكلّ معانِ الملك والرّبوبيّة، الذي لا كُفؤَ له في جميع السّماوات والأرض؛ وليُزيل أيَّ احتمال للاختصاص أو التّخصيص في الرّجوع إلى غيره[1]، وليحمل الاسمُ الأعظمُ دلالةَ الاستقلال والتّمام، وتستقلّ الجملة في مبناها ومعناها، فتغدو كالمَثَل الجاري على الألسن، صالحًا للتّسيير والتّذكير[2].

دلالَةُ بِناء الفِعْلِ ﴿تُرْجَعُ﴾ لِما لَم يُسَمَّ فاعله:

رجوعٌ لا يُدافَع، وملكٌ لا يُنازَع

بُنيَ فعلُ الرّجوع ﴿تُرْجَعُ﴾ لِما لَم يُسَمَّ فاعلهُ؛ للإشارة إلى أنّ رجوع الأمور إلى الله واقعٌ لا محالة، حتّى كأنَّها لا تحتاج إلى فاعل يباشره. وفي ذلك تعبيرٌ عن كمالِ السّلطان، وسهولة التّصريف[3]، فهي تعود إليه طوعًا وقهرًا، منقادة بأمْرِه، لا عائق يَمْنَعُها، ولا قوّة تصدّها، ممّا يدلّ على تمام القدرة، ونفاذ المشيئةِ.

سرّ التّعبير بـ ﴿ٱلْأُمُورُ﴾ جمعًا دون غيرها، ومعنى اللّام فيها:

عمـوم يضـمّ الخلق كلّه تحت حكم الخالق

اختير لَفْظُ ﴿ٱلْأُمُورُ﴾ دون غيره للدّلالة على عموم الموجودات؛ إذ إنّ الأمر يشمل الأعيان والمعانيَ، والأفعال والأقوالَ، والأعراضَ والذّوات، فهو لفظٌ واسع الدّلالة، يجمع تحت مظلّته كلَّ ما يجري ويحدث، فكان أبلغَ في التّعبير عن شمول الرّجوع إلى الله لجميع الكائنات وأحوالها، دون استثناء أو تخصيص[4]، واللّام في

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 261.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 366.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 291.
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 258، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 365.

﴿ٱلۡأُمُورُ﴾ للاستغراق والعموم[1]، وهذا الاستغراق يتجلّى حسًّا بالإشارة إلى البعث الشّامل الذي سَيُحيط بالجميع، ومعنًى بالإيماء إلى قدرته المطلقة على الإبداء والإفناء[2]، فهو سبحانه القادر على خلق كلّ شيء من العدم، وإعادته بعد الفناء، فكيف لا يرجع إليه كلُّ أمر؟.

واختيارُ صيغةِ الجمع في كلمة ﴿ٱلۡأُمُورُ﴾ يحمِلُ في طيّاته دلالةً شموليّةً واسعة؛ إذ لا يقتَصِرُ معناها على جانب معيَّنٍ أو نوع محدّد، بل يمتدّ ليشمل كلّ ما يندرج تحت مسمّى الموجودات بأسرها، فهي تشمل الأعراضَ المتغيّرة والصّفاتِ الطّارئةَ، كما تستغرق الجواهرَ الثّابتة، والذّوات القائمة بذاتها[3].

تنوُّع القراءات بالبناء للفاعلِ والبناء للمفعول في قوله: ﴿تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ وثراء المَعنى:

التَّكاملُ الدّلاليُّ بين القراءتين

في قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلفٌ بفتح التاء وكسر الجيم: ﴿تَرۡجِعُ﴾ مبنيًّا للفاعل، وقرأ الباقون على البناء للمفعول ﴿تُرۡجَعُ﴾[4]، وحجَّة من قرأ بالمبنيِّ للفاعل قولُهُ تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ ٥٣﴾ [الشورى: 53]، وحجَّة من قرأ بالبناء للمفعول قَوْله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ٢٠٣﴾ [البقرة: 203]، فالحَشْرُ والرجوع معنيان متداخلانِ، فالله سبحانه هوَ الَّذي يُرْجِعُ الأُمورَ[5]. وقراءة ﴿تُرۡجَعُ﴾ - بضم التّاء وفتح الجيم - تستحضر صورة المُرْجِع القاهرِ وهو الله ﷻ، الذي إليه تصير الأمور قسرًا واقتدارًا، لا يملك أحدٌ إزاء إرادته حولًا ولا قوّة. أمّا قراءة

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 366.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 261.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 101.
(4) ابن الجزري، شرح طيبة النشر، ص: 170.
(5) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 130 - 131.

﴿تَرۡجِعُ﴾ - بفتح التّاء وكسر الجيم - فتُشيرُ إلى انقياد المخلوقات وتسليمها المحتوم لميقاتها وأجلها؛ حيث تسير مُسَخَّرة بأمر الخالق، منقادةً لقضائه وقدره، لتَعودَ إليه طائعةً في آخر الأمرِ(1).

بلاغة التَّعبير بالاستعارة في قوله: ﴿تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾:

إخراجُ المعنويِّ في صورة المحسوسِ أقربُ إلى الفَهْمِ

الرّجوع في قوله تعالى: ﴿تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ استعارة بليغَةٌ، صوِّرت بها حركة الأمور إلى الله تصويرًا عائدًا إلى موضعه، من غير أن يسبِقَهُ مفارقة تامّة(2)، فالأمور وإن بدت جارية في ظاهرها، فإنّها لم تخرج قطّ عن سلطان الله عزّ في علاه. والاستعارة في الآيةِ مكنيَّةٌ؛ حيث شُبِّهت الأمور بالأشياء الحسّيَّة التي مِنْ شأنِها أن تَرْجِعَ وتعودَ، فحُذِفَ المشبَّهُ به ورُمز له بشيء من لوازمِهِ وهو الرُّجوعُ. وفي هذا إبرازُ المعنويّاتِ في صورة المحسوساتِ؛ وذلك أعلَقُ بالذِّهْنِ وأقربُ إلى الفَهْمِ.

سرّ اختلاف خاتمة هذه الآية عن خاتمة الآية السّابقة مع اتحّاد صَدْرِهما:

من المبدأ إلى المعادِ تصرّفٌ بقدرة ورجوعٌ إلى ربّ العباد

اختلفَت خاتِمَةُ هذه الآية ﴿لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ عن خاتِمَةِ الآية السّابقة ﴿لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ۝٢﴾ [الحديد: 2] مع اتّحاد صَدْرِهما؛ لأنّ الأولى تناولت المبدأ، فخُتمت بذكر قُدْرَته ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ۝٢﴾ [الحديد: 2]، والثّانية في شأن المعاد، فخُتمت ببيان أنّ مردّ الأمور ومآلها إلى الله وحده: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾، فهو المتصرّف في الوجود بدءًا وإعادة، خلقًا وإفناءً، وحشرًا وجزاءً، بحكمته وسلطانه المطلَق(3).

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 366.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 366.
(3) النخجواني، الفواتح الإلهية: 2/ 386.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الرّجوع والرّدّ:

الرُّجوعُ: عودة إلى الأصل، وفي لفظِ الرَّدِّ: إيماءٌ إلى الرَّفْضِ

في قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ جاء التّعبير بالرّجوع دون الرّدّ؛ لما في الرّجوع من دلالة على العودة إلى الأصل، والمصير إلى الجهة التي كان منها البدءُ[1]، فهو إيحاءٌ بأنّ الأمور كلّها من الله بدأت، وإليه تنتهي، وهذا يتناسب تمامًا مع سياق الآية الذي يُبْرِزُ شمولَ مُلْكِه وسلطانه؛ فإنّه "إلى الله في الآخرة تصير أمور الدّنيا، وإليه تعود كما كان منه البدء"[2]. أمّا الرّدّ ففيه إيحاءٌ بالرّفض أو الصّرف عن وجهه والرّجوع عامَّة[3]، وقد يُستعمل في ما هو مردود ومرفوض، كقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عليه أمْرُنا؛ فَهوَ رَدٌّ»[4]؛ أي: مردودٌ عليهم[5]؛ وهو ما لا يليق بمقام الآية التي تقرِّر حقًّا مطلقًا لا شبهة فيه، فالرّجوع أبلغ في تحقيق معنى القَدر والمصير والمرجع الإلهيِّ الذي لا مفرّ منه، ويُشعر بأنّ جميع الأمور، وإن بدت للنّاس جارية بأسبابها، فإنّها منتهية حتمًا إلى تدبير الله وحكمه وعدله.

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 249.
(2) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 18/ 687.
(3) محمد جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (ردّ).
(4) أخرجه البخاري برقم: (2697)، ومسلم برقم: (1718)، واللفظ له.
(5) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: (ردد).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع والخمسون،
سورة الرَّحمن من الآية 31 إلى سورة الحدِيد الآية 13
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد التاسع والخمسون، سورة الرَّحمن من الآية 31 إلى سورة الحدِيد الآية 13
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 59 ، 802 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-648-68-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 59 : المجلد التاسع والخمسون، سورة الرَّحمن من الآية 31 إلى سورة الحدِيد الآية 13.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-648-68-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7377148 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"